مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

- دراسة تطبيقية لعينة من المدققين الخارجيين في الجزائر-

أ.عميرش إيمان د. بورغدة حسين
جامعة سطيف1

Abstract :

Analytical procedures are the most important ways to obtain evidence of confirmation by the external auditor while performing his mission. The aim of this study is to identify the extent of the implementation of these measures by the external auditor in Algeria during the different stages of the external audit process, and the most important obstacles that limit their use. The study found the non-application of both simple and modern methods of analytical procedures by the external auditors in Algeria during the various stages of the external audit process. This is due to the existence of obstacles limiting the application of these procedures

key words: Analytical procedures, the external auditor, the stages of the external audit, simple and modern methods for analytical procedures.

الملخص:

تعتبر الإجراءات التحليلية من أهم وسائل الحصول على أدلة الاثبات من طرف المدقق الخارجي أثناء القيام بتنفيذ مهمته، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مدى تطبيق هذه الإجراءات من طرف المدقق الخارجي في الجزائر خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي، وأهم المعوقات التي تحد من استخدامها، لقد توصلت الدراسة إلى عدم تطبيق كل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية من طرف المدققين الخارجيين في الجزائر خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي وهذا نظرا لوجود معوقات تحد من تطبيق هذه الإجراءات.

الكلمات المفتاحية: الإجراءات التحليلية، المدقق الخارجي، مراحل التدقيق الخارجي، الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية.

تمهيد

تواجه مهنة التدقيق الخارجي في الوقت الراهن مشكلة ضخامة حجم المشروعات وتعقد عملياتها، وعملها في بيئة تتسم بالتطور السريع في منظمات الأعمال وفلسفة أدائها، كما أنها تواجه مشكلات عديدة نتيجة تقصير بعض المدققين في أداء واجباتهم المهنية، وعدم التزامهم بتطبيق القواعد والمعايير المنظمة للمهنة من جهة، بالإضافة إلى كون هذه المهنة لا تكاد تخلو من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى إظهار القوائم المالية بما يخالف ما يجب أن تكون عليه.

هذا التغير الذي واجه المهنة صاحبه تطور في هدف المدقق الخارجي من مجرد إبداء الرأي حول مدى صدق وعدالة عرض القوائم المالية، إلى تحميله مسؤولية أكبر اتجاه اكتشاف الأخطاء والمخالفات ذات التأثير الجوهري على عدالة وصدق المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ولتحقيق هدفه وجب عليه ضرورة التزامه بالمعايير التي تنظم المهنة وما تتطلبه من إجراءات للحصول على الأدلة والبراهين اللازمة بهدف إبداء الرأي على القوائم المالية، والتقليل من حدة المخاطر التي تواجه المهنة، لذلك ظهرت الحاجة إلى استخدام الإجراءات التحليلية كأداة لتحديد مسار عملية التدقيق والتخفيض من مخاطرها والحكم على معقولية العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية، كما أنها بمثابة الدليل الذي يستعمله المدقق من أجل التأكد من سلامة النتائج والقيم المسجلة وتحديد التغيرات الجوهرية غير العادية التي تتطلب منه المزيد من الفحص وجمع أدلة الإثبات بهدف التوصل إلى الأسباب التي أظهرتها.

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

تعتبر الإجراءات التحليلية من الاختبارات الأساسية التي اهتمت الهيئات المهنية بها وطلبت من المدقق ضرورة استخدامها في المراحل المختلفة لعملية التدقيق، حيث أشار المعيار الدولي ISA_{520} على أنه يجب على المدقق استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط، من أجل تحديد العناصر غير العادية التي تتطلب منه عناية خاصة، كما تستخدم كاختبار أساسي أثناء الفحص الميداني وفي نهاية عملية التدقيق عندما يقوم بتكوين رأيه العام حول مدى عدالة وموضوعية التقارير المالية المعروضة عليه.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في الجزائر خلال عملية التدقيق الخارجي؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يتم استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي؟
- هل يقوم المدقق الخارجي بتطبيق كل من أساليب الإجراءات التحليلية البسيطة والحديثة؟
- هل هناك معوقات تحد من استخدام المدقق الخارجي للإجراءات التحليلية؟

للإجابة على الإشكالية السابقة وعلى الأسئلة الفرعية فقد تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يقوم المدقق الخارجي في الجزائر بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل مزاولة مهمته.
- الفرضية الثانية: يلجأ المدقق الخارجي في الجزائر لاستخدام كل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية.
- الفرضية الثالثة: إن ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر تحد من استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على آراء المدققين الخارجيين في الجزائر حول:

- مدى استخدام الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي؛
- مدى تطبيق كل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية؛
- المعوقات التي تحد من استخدام الإجراءات التحليلية خلال مزاولة مهنة التدقيق الخارجي.

كما تهدف هذه الدراسة من الناحية النظرية إلى التعريف بمفهوم الإجراءات التحليلية وأهمية استخدامها من طرف المدقق الخارجي، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية والمعوقات التي تحد من تطبيقها، كما يكمن الهدف من هذه الدراسة إلى التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أجل زيادة ثقة الرأي العام في مهنة التدقيق، وتحسين الأداء المهني للمدققين الخارجيين في الجزائر.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالية البحث، بالإضافة إلى التمكن من اختبار الفرضيات الموضوعة فقد ارتأينا إلى تقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

- ماهية الإجراءات التحليلية؛

- مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية؛
- أساليب الإجراءات التحليلية.
- معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية؛
- دراسة تطبيقية لآراء المدققين الخارجيين بالجزائر.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1. ماهية الإجراءات التحليلية

لقد تعددت التعاريف المستخدمة في التعبير عن الإجراءات الحديثة المستخدمة في عملية التدقيق الخارجي منها: المراجعة التحليلية، الفحص التحليلي، المراجعة الانتقادية، ونظرا للتطور الكبير الذي شهدته مهنة التدقيق وظهور الأساليب الكمية المتقدمة ظهر المصطلح الحديث: "الإجراءات التحليلية"، وسيتم من خلال هذا المحور التعرف على مفهوم الإجراءات التحليلية وأهمية استخدامها.

1.1. تعريف الإجراءات التحليلية

إن مصطلح الإجراءات التحليلية هو مصطلح حديث، حيث في السابق كان يشار إليها بتحليل المؤشرات والاتجاهات والمقارنات، ثم أصبح يشار إليها على أنها إجراءات الفحص التحليلي، بعد صدور ايضاح معايير المراجعة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين برقم "59"، تم اختصار مصطلح إجراءات الفحص التحليلي بمصطلح "الإجراءات التحليلية".

لقد وردت عدة تعاريف للإجراءات التحليلية نذكر منها ما يلي:

تعني الإجراءات التحليلية تحليل النسب ذات الأهمية، وتشمل اتجاهات نتائج الفحص المتأرجحة والعلاقات المتعارضة مع المعلومات المناسبة الأخرى، أو الانحراف عن المبالغ المتنبأ فيها[1].

إن هذا التعريف يركز على استخدام أسلوب النسب المالية كأداة من أدوات الإجراءات التحليلية، والتي تشير إلى العلاقات بين العناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية، وهذا بهدف التعرف على وجود علاقات غير عادية وغير متوقعة، أو وجود انحرافات عن ما هو موجود فعلا وما هو مخطط أو متنبأ له.

عرفت على أنها اختبار من اختبارات عملية التدقيق يستخدم خلاله إجراء المقارنات وتحليل العلاقات، لتحديد ما إذا كانت أرصدة الحسابات والبيانات الأخرى تظهر بمقادير معقولة[2].

إن هذا التعريف يضيف إلى التعريف السابق استخدام أسلوب المقارنات ضمن أدوات الإجراءات التحليلية، حيث تشمل هذه المقارنة مقارنة بيانات المنشأة محل التدقيق مع بيانات السنوات السابقة، أو مع بيانات الصناعة للمنشآت المماثلة العاملة في نفس القطاع.

عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي على أنها: "تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات الظاهرة بين البيانات المالية وغير المالية، وتتضمن مقارنات للمبالغ المسجلة مع التوقعات من قبل مراقب الحسابات"[3].

إن هذا التعريف يكمل التعريف السابق لأنه يركز على أسلوب المقارنات لكنه أكثر دقة، حيث أنه يركز على إجراء مطابقة للأرصدة الواردة بالقوائم المالية، مع التوقعات التي يضعها المدقق الخارجي بناء على خبرته المهنية وحكمه الشخصي، وتعتبر

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

الأرصدة التي تتطابق مع توقعات المدقق معقولة في حين أن الأرصدة التي تختلف بشكل كبير عن توقعات المدقق فهي أرصدة غير عادية وتتطلب إجراءات مكثفة.

تعرف حسب المعيار الدولي ISA_{520} المصدر من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها: "تقييم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المتوقعة فيما بين المعلومات المالية وغير المالية، كما تشمل أيضا الاستفسار عن وجود تقلبات محددة وعلاقات لا تتماشى مع المعلومات المالية المتصلة بها، أو تنحرف انحرافا مؤثرا عن المبالغ المتوقعة"[4].

إن هذا التعريف يكمل التعريفين السابقين من خلال ضرورة دراسة وتحليل العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية، من أجل تحديد الاتجاهات أو العلاقات غير العادية، كما أنه يضيف ضرورة قيام المدقق بالبحث عن أسباب وجود التقلبات غير العادية بالاستفسار من طرف المسؤولين بالمؤسسة.

يعرفها Knechel بأنها أحد أساليب إجراءات التحقق في التدقيق، والتي تختبر دقة أرصدة الحسابات دون الدخول في تفاصيل المعاملات المؤدية لتلك الحسابات، وذلك لتحديد الحسابات التي تحتاج إلى اختبارات مفصلة أو معاملات إضافية[5].

إن هذا التعريف يميز بين الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية، ويبين أن استخدام الإجراءات التحليلية لا يهتم بتفاصيل العمليات ويتم تطبيقها كخطوة أولية لمعرفة طبيعة الحسابات، فيما إذا كانت بسيطة فيتم الاكتفاء فقط بتطبيق الإجراءات التحليلية، وفيما إذا كانت معقدة وتثير شكوكا حول احتمال احتوائها على تحريفات جوهرية، وبالتالي تتطلب تطبيق الاختبارات التفصيلية أو معاملات أخرى.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعطي التعريف التالي:

تعتبر الإجراءات التحليلية أسلوب من الأساليب الحديثة وأحد إجراءات أدلة الإثبات التي يستعين بها المدقق الخارجي خلال مختلف مراحل أداء عمله، من أجل الحكم على مدى معقولية القيم والحسابات الواردة في القوائم المالية، وذلك من خلال تقييم ومقارنة مختلف العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية، والبحث في أسباب التقلبات غير المتوقعة في أرصدة هذه الحسابات والعلاقات، بهدف التوصل إلى تحديد البيانات التي تتطلب فحصا إضافيا من طرف المدقق نظرا لوجود أخطاء جوهرية بها، والحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لدعم النتائج النهائية لعملية التدقيق.

2.1. أهمية استخدام الإجراءات التحليلية

لقد ازداد الاهتمام باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي نظرا للدور الكبير الذي تحققه، فاستخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي يحقق المزايا التالية:

- تخفيض حجم الاختبارات الجوهرية: تستخدم الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في حجم الاختبارات الجوهرية التي يستخدمها، ففي حالة عدم وجود تقلبات غير عادية أو انحرافات جوهرية على مستوى أرصدة الحسابات المكونة للقوائم المالية فإن المدقق الخارجي سيضيق من نطاق الاختبارات الجوهرية على مستوى هذه الأرصدة، أما في حالة وجود شكوك حول إمكانية احتواء هذه الأرصدة على انحرافات جوهرية فإنه سيوسع من أداء الاختبارات الجوهرية، واستخدام مزيج من الاختبارات التفصيلية والإجراءات التحليلية من أجل الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة؛

- تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق: إن الإجراءات التحليلية تعتبر أقل أنواع اختبارات التدقيق تكلفة، نظرا لإمكانية استخدامها دون التنقل إلى مقر الشركة محل الفحص، ولأنها تعتمد على البيانات الظاهرة في القوائم المالية الخاصة بالسنة الحالية والسنوات السابقة[6]؛

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

- تفهم مجال عمل المؤسسة محل التدقيق: تعتبر الإجراءات التحليلية إحدى الأساليب المستخدمة من أجل التوصل إلى معلومات عن نشاط المؤسسة ومجال عملها، حيث يتمكن المدقق الخارجي من خلال معرفته للمؤسسة من تخطيط عملية التدقيق بالشكل المناسب، ومقارنة المعلومات التي لم يتم بتدقيقها مع نفس المعلومات المدققة في السنوات السابقة[7]؛

- تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار: يمكن استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من اكتشاف الصعوبات المالية التي تمر بها المؤسسة محل التدقيق، وذلك من خلال استخدام النسب المالية التي تعد مؤشرا هاما للإشارة إلى احتمال تعرض المؤسسة للفشل المالي في المستقبل، وهذا ما سيؤثر على عدم إمكانية استمرارها وعدم قدرتها على الوفاء بمستحقاتها اتجاه دائنيها، ولا يعتبر استخدام النسب المالية لوحده مؤشرا لتقييم أداء المؤسسة إلا إذا تمت مقارنتها بالنسب المالية للمؤسسة في السنوات السابقة، أو بالنسب المالية للمؤسسات المماثلة والعاملة في نفس قطاع الصناعة؛

- الإشارة إلى الأخطاء المحتملة في القوائم المالية: تمكن الإجراءات التحليلية من الكشف عن وجود تقلبات لعلاقات متضاربة مع معلومات وثيقة الصلة، كما تكشف عن وجود انحرافات عن المبالغ المتنبأ بها، لذلك يجب على المدقق الخارجي البحث والحصول على تفسيرات مناسبة وأدلة معززة وملائمة لهذه الحالات، وذلك من خلال التحقق من التقلبات والعلاقات غير العادية باستفسارات من الإدارة[8]؛

بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة للإجراءات التحليلية بالنسبة للمدقق، فإن لها أهمية كبيرة كذلك بالنسبة لإدارة المؤسسة، فهي تساعدها على اكتشاف أوجه القصور داخل المؤسسة ومن ثم معالجتها، حيث ألزمت معايير الأداء المهني المدقق الخارجي بضرورة مساعدة الإدارة في التبليغ عن أماكن الضعف واقتراح التحسينات اللازمة، كما لها أهمية بالنسبة لأصحاب المشروع، حيث أنها تساعد على معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر ومن ثم معالجة القصور وتجنب الخطر، كما تساعد أيضا على تقييم أداء الإدارة[9].

2. مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي، فقد استوجب من المدقق الخارجي الاستعانة بها في مختلف مراحل مهمته، وسنحاول من خلال عرض مراحل تطبيق هذه الإجراءات من طرف المدقق الخارجي مع توضيح الغرض من تطبيقها في كل مرحلة.

1.2. تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط

يعتبر تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط كإجراءات لتقييم المخاطر فهي تساعد المدقق الخارجي على:

- الحصول على فهم للمؤسسة وبيئتها: يجب على المدقق الخارجي أن تتوفر له معرفة عن طبيعة عمل المؤسسة وذلك من أجل تحديد التغيرات الحاصلة في نشاطها، من خلال تنفيذ الإجراءات التحليلية ومقارنة المعلومات الحالية التي لم يتم مراجعتها مع المعلومات المتعلقة بسنوات سابقة، حيث يمكن لهذه التغيرات أن تشير إلى اتجاهات هامة أو أحداث محددة يمكنها أن تؤثر في تخطيط التدقيق[10]؛

- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية: ذلك من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية[11]؛

لقد أشار المعيار الدولي "ISA240": "مسؤولية المدقق اتجاه الغش عند تدقيقه للقوائم المالية"، على أن تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يسمح له بالتعرف على المؤسسة وبيئتها، وفهم لنظام الرقابة الداخلية كما يسمح له بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش[12].

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

أما المعيار الدولي "ISA315 ": "تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال التعرف على المؤسسة وبيئتها"، فقد نص على أن تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط يمكن المدقق الخارجي من تحديد العمليات والأحداث غير العادية، كما أنها تساعده في التعرف على جوانب المؤسسة التي لم يكن له معرفة بها، بالإضافة إلى أنها تمكنه من تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية[13].

إذن فتطبيق الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة يمكن من تحديد وجود المعاملات أو الأحداث أو الاتجاهات غير العادية، التي تشير إلى أمور خاصة بالقوائم المالية، لذلك يجب على المدقق الخارجي عند أداء الإجراءات التحليلية أن يقوم بتطوير توقعات تتعلق بالعلاقات الواضحة التي يتوقع أن توجد بشكل معقول[14].

2.2. تطبيق الإجراءات التحليلية عند تنفيذ عملية التدقيق

لقد نص المعيار الدولي "ISA330": "استجابة المدقق للمخاطر المقيمة" على أن استخدام الإجراءات التحليلية خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق يكون كإجراءات جوهرية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى القوائم المالية، وعند مستوى الاثباتات والأرصدة المكونة لهذه القوائم، بالإضافة إلى تخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض ومقبول[15].

3.2. تطبيق الإجراءات التحليلية في المرحلة النهائية لعملية التدقيق

إن تطبيق الإجراءات التحليلية عند الاقتراب من نهاية عملية التدقيق يساعد المدقق الخارجي على تحديد ما إذا كانت القوائم المالية المعدلة منطقية في ضوء الأدلة التي تم جمعها خلال عملية التدقيق، وخلال هذه المرحلة يتم استعراض شامل لكل العلاقات غير المتوقعة[16].

3. أساليب الإجراءات التحليلية

يمكن تقسيم أساليب الإجراءات التحليلية إلى كل من الأساليب البسيطة والحديثة التي ظهرت نتيجة التطور الحاصل في المهنة وعجز الأساليب البسيطة على مسايرة هذا التطور، سيتم فيما يلي التطرق إلى كلا الأسلوبين.

1.3. الأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية

عند ظهور استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي كان يقتصر فقط على الأساليب البسيطة التي شهدت استخداما واسعا من طرف المدقق الخارجي، لسهولة استخدامها وعدم التعقيد في تفسير نتائجها، لعل من أهم هذه الأساليب نجد أسلوب التحليل المالي، تحليل النسب المالية بالإضافة إلى استخدام أسلوب المقارنات البسيطة.

1.1.3.أسلوب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد الأساليب الفنية التي يستخدمها المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق، وهذا من أجل إجراء المقارنات وتحديد العناصر الهامة التي تتطلب منه عناية خاصة، كما يتم استخدامه بهدف معرفة وتقييم أداء المؤسسة محل التدقيق.

2.1.3. أسلوب النسب المالية

يعتبر أسلوب النسب المالية الأسلوب الأكثر شمولا وعمقا في التعبير عن مدى العلاقات المختلفة والمتنوعة، التي تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية، والتي يتم تجسيدها بمعادلات رياضية محددة تؤدي إلى نتائج على شكل نسب مئوية أو عدد مرات وتتمتع بقابلية عالية من الفهم والتفسير، بالإضافة إلى كونه الأسلوب الأكثر شيوعا واستخداما، على اعتبار أنه يوفر نتائج هامة وذات معنى تكفي لتقييم مدى كفاءة وفعالية الأداء المالي للمؤسسة[17].

كما يعتبر أسلوب النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للمؤسسات والحكم على نتائج الأعمال، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم، ولا يقدم معلومات مفيدة إلا إذا قورن بغيره من الأرقام أو نسب إليها[18].

يتم استخدام تحليل النسب المالية من طرف المدقق الخارجي من أجل تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة خلال مدة محددة من الزمن، ومن أجل تقديم فكرة واضحة حول الأداء المالي للمؤسسة عبر فترات محددة من الزمن، وهي لا تستخدم للتعرف على الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة فقط عبر الزمن، بل يتم استخدامها أيضا من أجل مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها مع مؤسسات أخرى في نفس الصناعة لتحديد المشاكل أو المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التحسينات[19].

3.1.3. أسلوب المقارنات البسيطة

تتنوع المقارنات البسيطة المستخدمة من طرف المدقق الخارجي إلى ما يلي:

أ- المقارنات الأفقية: يسمى هذا النوع من المقارنات بالتحليل المتحرك كونه يهدف إلى معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية، فمن خلال هذه المقارنات يمكن متابعة سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات، ثم مقارنتها مع سنة تسمى سنة الأساس لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند، كما تساعد هذه المقارنات في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين[20].

كما يطلق كذلك على هذا النوع من المقارنات التحليل التاريخي كونها تساعد على فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية، إذن فالمقارنات الأفقية تهتم بتحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة عبر الزمن[21].

ب- المقارنات الرأسية (العمودية): يطلق على هذا النوع من المقارنات كذلك التوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، لأنها تهتم بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القوائم المالية إلى قيمة أساسية تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية[22].

ج- المقارنات على أساس النسب المالية المرجعية: تعتبر النسبة المالية المرجعية متوسط نسبة مالية في مجتمع معين لصناعة معينة، حيث تستخدم هذه النسبة لمقارنتها مع النسب المالية للمؤسسة محل الفحص، لمعرفة ما إذا كانت في حالة نمو أو تراجع، فاستعمال المقارنات الأفقية منفردا لا يكون ذا أهمية لأنه من الممكن أن تحقق المؤسسة تطورا عبر السنوات لكنه يكون أقل مما تحقق المؤسسات المشابهة في النشاط[23].

2.3. الأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية

بالرغم من سهولة تطبيق الأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي، بالإضافة إلى استخدامها الواسع من طرف ممارسي المهنة إلا أن هذه الأساليب تشوبها بعض العيوب التي تعيق المدقق الخارجي في تقييم الوضع الحقيقي للمؤسسة في المستقبل، وهذا ما سيكون له تأثير سلبي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ويهدد مصالحهم، لذلك ظهرت أساليب أخرى للإجراءات التحليلية تكون أكثر عمقا ودقة في تقييم الوضع المستقبلي للمؤسسة وهي الأساليب الحديثة.

1.2.3. أسلوب تحليل الانحدار

يعد تحليل الانحدار أكثر الأساليب الإحصائية استخداما في الإجراءات التحليلية، حيث يستخدم هذا الأسلوب من طرف المدقق الخارجي من أجل تقييم معقولية الرصيد وذلك بالربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته (متغير تابع) وبعض الحسابات الأخرى (متغيرات مستقلة)، وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع ومقارنته بالرصيد الفعلي، ففي حالة

اختلفت القيمة المتنبأ بها اختلافا كبيرا عن القيمة الفعلية الظاهرة في القوائم المالية فهناك احتمال كبير لوجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب، لذلك فعلى المدقق الخارجي تخصيص جهد أكبر وتوسيع في فحص هذا الحساب.

2.2.3. أسلوب السلاسل الزمنية

تعرف السلسة الزمنية بأنها سلسلة من الملاحظات التي تكون مرتبة على طول بعد واحد وهو الوقت، حيث يتم التركيز في تحليل السلسة الزمنية على دراسة الاعتماد بين المشاهدات خلال مراحل مختلفة من الزمن، وما يميز تحليل السلسة الزمنية هو الترتيب الزمني المفروض على الملاحظات، حيث يتم استخدام السلاسل الزمنية في دراسة العلاقات بين القيم الحالية والسابقة أي علاقتهم مع مرور الزمن[24].

يتم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية من طرف المدقق الخارجي من أجل تتبع التغير في قيم الأرصدة والمعاملات عبر الزمن والبحث عن أسبابه، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يمكن المدقق الخارجي من التنبؤ بما ستكون عليه هذه الأرصدة في المستقبل.

3.2.3. أسلوب التخطيط المالي

يعرف التخطيط المالي بأنه اتخاذ القرارات بما سيتم عمله لمواجهة التطورات التي قد تنشأ في المستقبل والتخطيط لمواجهتها، وهذه التطورات متعددة منها الداخلي الذي يمكن السيطرة عليه ومنها الخارجي الذي لا يستطاع التحكم به[25].

يتم استخدام أسلوب التخطيط المالي من طرف المدقق الخارجي من أجل التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة في المستقبل وذلك قبل ظهور الحاجة الفعلية للأموال بفترة كافية، بهدف تحليل الأداء المالي للمؤسسة من خلال تتبع اتجاهه عبر السنوات السابقة، بالإضافة إلى التعرف على وضعية المؤسسة بالنسبة للقطاع الذي تعمل فيه.

4.2.3. أسلوب التدفق النقدي

يعرف التدفق النقدي بأنه عبارة عن توقع مبني على أسس سليمة ومنطقية لكمية ومواعيد المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية مستقبلية معينة، إذن فالتدفق النقدي يعطي فكرة عن مواعيد دخول النقدية للمؤسسة ومواعيد خروجها، كما يوفر معلومات عن كمية ونوعية التمويل الذي تحتاجه المؤسسة ومواعيد تلك الاحتياجات، نوع التمويل الأنسب لتلبية هذه الاحتياجات، كما يمكن من الرقابة الفعالة على ما هو موجود وكذلك مراقبة سيولة المؤسسة[26].

يستخدم أسلوب التدفق النقدي من طرف المدقق الخارجي من أجل التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة محل التدقيق وتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق نقدي ايجابي في المستقبل، بالإضافة إلى التنبؤ بالفشل المالي، فقد تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات الإعسار المالي والإفلاس، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية هي أفضل من تلك المؤشرات المستخرجة من القوائم المالية الأخرى من أجل الحكم على سيولة المؤسسة[27].

ثالثا: الإطار التطبيقي للدراسة

تهدف الدراسة التطبيقية إلى التعرف على آراء المدققين الخارجيين المزاولين لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر حول مدى تطبيقهم للإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمتهم، تم الاعتماد على استمارة مصممة من أجل جمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، ثم القيام بتحليل ومناقشة أسئلة الدراسة وذلك بعد أن تم معالجة البيانات التي تم جمعها من خلال هذه الاستمارة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS, version19).

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

1. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مزاولي مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، والمتمثلين في فئة محافظي الحسابات وهم الأشخاص المكلفين قانونيا بالقيام بمهمة تدقيق حسابات شركات الأموال وكذا الجمعيات والتعاضديات والنقابات، ويسمى هذا النوع من التدقيق بـ"التدقيق الإجباري".

وفقا لبيان الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات فقد بلغ تعدادهم الإجمالي عبر جميع ولايات الجزائر 1710 مهنيا، نظرا لاستحالة إجراء دراسة شاملة لكبر مجتمع الدراسة فقد تم الاعتماد على تحديد عينة من هذا المجتمع كالتالي:

- تحديد حجم العينة المراد اختيارها لتمثل المجتمع: بما أن الهدف من الدراسة هو تقدير مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في الجزائر للتحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، فقد تم الاعتماد على حساب حجم العينة عن طريق تقدير نسبة الأفراد الذين تتوفر فيهم الخاصية المدروسة (P) بواسطة النسبة f_n المحسوبة على العينة وبما أن حجم المجتمع معلوم فإن حجم العينة يحسب باستخدام العلاقة التالية:

$$n=\frac{t_\alpha^2 N(pq)}{d_0^2\times N-d_0^2+t_\alpha^2(pq)}$$

من الصيغة السابقة نلاحظ أن النسبة P غير معروفة وذلك نظرا لعدم وجود دراسات سابقة أجريت حول موضوع الدراسة سواء كانت دراسة شاملة سابقة، أو دراسة سابقة باستخدام العينة، لذلك سيتم اعتماد الحل الحيادي لحساب حجم العينة حيث يفترض هذا الحل أن نسبة الأفراد الذين تتوفر فيهم الخاصيةM المدروسة هي 50%، ونسبة الأفراد الذين لا تتوفر فيهم الخاصية المدروسة هي أيضا 50% أي: p=q=1/2، وعموما فإن اعتماد الحل الحيادي يعطينا نتائج أكثر دقة وبالتالي يضمن لنا تمثيلا أكبر، وعليه يكون حجم العينة المحسوب باستخدام الحل الحيادي بالصيغة التالية:

$$n=\frac{t_\alpha^2 N\,(1/4)}{d_0^2\times N-d_0^2+t_\alpha^2\times 1/4}$$

حيث :t_α:قيمة نظرية يتم استخراجها من جدول التوزيع الطبيعي وذلك بدلالةα ، تمثل α درجة المخاطرة وهي من تقدير الباحث وعادة ما يتم وضع α=5% وتكون t_α= 1,96 ؛

N: هو الحجم الإجمالي لجميع مفردات المجتمع الأصلي (1710)؛

d_O: خطأ المعاينة ويعبر عن مقدار الفرق بين النتائج المدروسة بواسطة النسبة الحقيقية للمجتمع p مع النتائج المدروسة بواسطة النسبة fn المحسوبة على العينة، لقد تم افتراض خطأ المعاينةd_O= 7% .

بالتعويض في العلاقة السابقة نجد أن حجم العينة n=176 ، حيث تم إجراء سحب عشوائي لأفراد العينة وتوزيع الاستبيان عليهم، لكن لم نتمكن من الحصول على جميع الاستبيانات حيث بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة 150 استبيان، وبعد عملية المراجعة والفحص للتأكد من جدية الأجوبة تم إلغاء 10 استمارات وذلك لعدم اكتمال الإجابة على كل الأسئلة، وبالتالي انخفض حجم العينة إلى 140 محافظ حسابات وخبير محاسبي.

2. أدوات جمع البيانات

تعتبر الاستمارة الأداة الأساسية التي تم الاعتماد عليها من أجل جمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم تصميمها باستخدام أسلوب الأسئلة المغلقة والذي يقوم على أساس تحديد السؤال المطلوب الإجابة عليه وتحديد الإجابات المختلفة المتوقعة لهذا السؤال، على أن يطلب من المبحوثين اختيار الإجابة الصحيحة والتي تمثل وجهة نظرهم، لقد اتسمت الأسئلة بصفة عامة بالسهولة وعدم استخدام ألفاظ غير واضحة، كما تم تجنب الأسئلة الحرجة أو التي لا تحتمل الإجابة عليها، تم

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي لوضع الاقتراحات المناسبة للإجابات من الأفراد المبحوثين كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (01): اقتراحات الإجابة حسب سلم ليكارت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	(5-4,2)	(4,2-3,4)	(3,4-2,6)	(2,6-1,8)	(1,8-1)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي "الدليل التطبيقي للباحثين"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص. 115.

من أجل اختبار صدق الاستبيان تم توزيعه على عينة صغيرة من مجتمع الدراسة والتي تتكون من 15 فرد من أفراد عينة الدراسة، وذلك للتأكد من مدى وضوح عباراته وسهولة فهم الأسئلة الواردة فيه، ومن خلال الانطباع الأولي الذي تركته العينة محل الدراسة عن ملاءمة الاستبيان للهدف المراد تحقيقه وعن فهم الأسئلة وعدم تأويلها، تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS واستخراج معامل ألفا كرنباخ من أجل معرفة الاتساق الداخلي لجميع أسئلة الاستبيان مجتمعة، وقد بلغ هذا المعامل: α=0,838 وهو ما يبين وجود علاقة تناسق وترابط عالية بين عبارات الاستمارة.

3. معالجة نتائج الاستمارة

بعد مرحلة جمع وتبويب البيانات فقد تم الاعتماد على برنامج EXCEL2007 من أجل تحليل ووصف خصائص أفراد العينة، بالإضافة إلى الاعتماد على برنامج SPSS19 من أجل معالجة محاور الاستمارة الثلاثة، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى استخدام اختبار "test T" لعينة وحيدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

1.3. وصف خصائص عينة الدراسة

لقد تضمن الجزء الأول من الاستمارة بيانات شخصية حول أفراد عينة الدراسة، وقد شمل هذا الجزء 5أسئلة، الهدف منها هو معرفة جنس المستجوب، عمره، مؤهلاته العلمية، بالإضافة إلى خبرته في المجال المهني، ويمكن توضيح هذه الخصائص في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	124	88,6%
	أنثى	16	11,4%
العمر	أقل من 35سنة	15	10,7%
	من (35- 50) سنة	68	48,6%
	أكثر من 50 سنة	57	40,7%
المؤهل العلمي	ليسانس	66	47,1%
	شهادة الدراسات العليا في المالية والمحاسبة	54	38,6%
	دراسات ما بعد التدرج	20	14,3%
الخبرة المهنية	أقل من 10 سنوات	23	16,4%
	من (10-20) سنة	64	45,7%
	أكثر من 20 سنة	53	37,9%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج EXCEL.

تبين نتائج الجدول السابق فيما يخص متغير جنس المستجوبين أن نسبة عدد الذكور قد بلغت 88,6% في حين قدرت نسبة الإناث بـ 11,4% أي أن معظم أفراد عينة الدراسة هم ذكور وذلك راجع للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المدقق الخارجي، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (35-50) سنة حيث بلغت نسبتها 48,6%، ثم تليها الفئة العمرية التي تتمثل في الأفراد الذين يكون عمرهم أكثر من 50سنة والتي بلغت نسبتها 40,7%، وأخيرا الفئة العمرية الأقل من 35سنة التي بلغت نسبتها 10,7%، هذا راجع إلى أن الوصول إلى مهنة المدقق الخارجي يتطلب الحصول على درجة علمية أقلها ليسانس بالإضافة إلى أداء تدريب أو تربص مهني لدى أحد مكاتب التدقيق، أما فيما يخص خاصيتي المؤهل العلمي والعملي فإن أغلبية ممارسي المهنة هم من فئة الحاصلين على ليسانس نظام قديم حيث قدرت نسبتهم بـ47,1%، تليها فئة الحاملين لشهادة الدراسات العليا في المالية والمحاسبة التي بلغت نسبتهم 38,6%، أخيرا فئة الحاصلين على شهادة دراسات ما بعد التدرج وذلك بنسبة 14,3%، أي أن مجتمع الدراسة يمثل الفئة التي تحمل مؤهلات في كل من مجال المحاسبة والتدقيق، وهي قادرة على الإجابة على أسئلة الاستمارة، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم أفراد عينة الدراسة هم محافظي حسابات حيث قدرت نسبتهم بـ77,9%، أما نسبة الخبراء المحاسبين فقد بلغت 22,1% وهم ي نفس الوقت محافظي حسابات لأنه يمكن للخبير المحاسبي في الجزائر أن يمارس مهام محافظ الحسابات في نفس الوقت، وأخيرا فيما يخص خاصية الخبرة المهنية فنلاحظ أن أغلبية المستجوبين يتمتعون بخبرة مهنية تتراوح بين (10-20) سنة حيث بلغت نسبتهم 45,7%، أي أن أغلبيتهم من ذوي الخبرة في مجال ممارسة مهنة التدقيق الخارجي وهذا ما يعطي للدراسة قيمة أكبر كونهم على دراية بظروف ممارسة المهنة وبالأساليب والإجراءات المناسبة التي تمكنهم من إبداء أي سليم حول القوائم المالية المعروضة عليهم.

2.3. تحليل ومناقشة المحور الأول من الاستمارة: يهدف هذا المحور إلى التعرف على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية خلال كل من مرحلتي التخطيط والفحص الجوهري لعملية التدقيق الخارجي، وذلك من أجل تحديد مناطق التحريفات الجوهرية المحتملة وتصميم إجراءات وبرنامج التدقيق، بالإضافة إلى التعرف على مدى تطبيقها خلال المرحلة النهائية لعملية التدقيق وذلك عند صياغة المدقق الخارجي لرأيه حول مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية، يهدف هذا المحور إلى اختبار الفرضية التالية:

- الفرضية الأولى: يقوم المدقق الخارجي في الجزائر بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.

الجدول الموالي يلخص كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "t" لعينة وحيدة لإجابات المهنيين عن أسئلة هذا المحور.

جدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار "test T" حول مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في الجزائر خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة SIG
1.تطبق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط للمساعدة في تحديد مناطق المخاطر المحتملة.	2,064	1,074	-17,244	0,000
2. تستخدم الإجراءات التحليلية من أجل اكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية.	2,142	1,196	-23,752	0,000
3. يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية	2,271	1,186	-11,036	0,000

في الاختبارات التفصيلية، عندما يكون استعمالها في هذه الاختبارات ذا تأثير وفعالية لتخفيض مخاطر الاكتشاف.				
4. تمكن الإجراءات التحليلية المدقق الخارجي التقليل من الاختبارات التفصيلية للأرصدة المكونة للقوائم المالية.	2,057	0,737	-14,688	0,000
5. تستخدم الإجراءات التحليلية في مرحلة الفحص والاختبارات الأساسية من أجل تصميم برنامج التدقيق.	2,264	1,090	-17,360	0,000
6. تطبق الإجراءات التحليلية في مرحلة الفحص النهائي للتأكد من سلامة الأرصدة المعروضة في القوائم المالية.	1,935	0,701	-12,769	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V19.

من خلال الجدول السابق نستنتج أن الاتجاه العام لإجابات المهنيين كان نحو عدم الموافقة على كل العبارات التي يحتويها هذا المحور، حيث نالت العبارة رقم (02) أشد معارضة التي بلغ متوسطها الحسابي 1,671 مما يدل على عدم الموافقة بشدة من طرف المهنيين، أما الانحراف المعياري فقد كان صغيرا هذا ما يدل على اتفاق وإجماع أفراد عينة الدراسة على هذا الرأي.

يتضح من خلال الإجابات المتحصل عليها أن معظم المدققين الخارجيين بالجزائر لا يقومون بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل مزاولة المهنة، فبالنسبة لمرحلة التخطيط والتي تعد المرحلة الرئيسية في عملية التدقيق الخارجي نجد عدم تطبيق المدقق الخارجي في الجزائر للإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة من أجل اكتشاف العلاقات غير العادية بين العناصر المكونة للقوائم المالية، فمن خلال استخدام أسلوب النسب المالية وتتبع حركة البنود المكونة للقوائم المالية عبر الزمن يتمكن المدقق الخارجي من تقييم الأهمية النسبية للتحريفات المحتملة الحدوث في الأرصدة المكونة للقوائم المالية ومن خلال هذا التقييم يتمكن من تحديد برنامج عملية التدقيق والإجراءات المخطط استخدامها، هذا ما أكده المتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر على كل من العبارتين رقم (01) و(02) الذي بلغت قيمته 1,921، 1,671 على الترتيب مما يدل على عدم الموافقة.

أما بالنسبة لمرحلة تنفيذ مهمة التدقيق الخارجي فقد بينت نتائج الجدول السابق عدم تطبيق الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة من طرف معظم المهنيين في الجزائر، هذا ما أكده المتوسط الحسابي لكل من العبارتين رقم (03)، (04) الذي بلغت قيمته 2,142، 1,928، 1,885 على الترتيب، هذا ما يدل على عدم استخدام الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة كإجراءات جوهرية للتخفيض من مخاطر الاكتشاف ومن أجل التقليل من الاختبارات التفصيلية للأرصدة المكونة للقوائم المالية، حيث يتوقف اختيار الإجراءات التحليلية كاختبارات جوهرية من أجل التأكد من احترام بعض التأكيدات المستندة إلى الحكم المهني للمدقق الخارجي حول مدى كفاءة إجراءات التدقيق المستخدمة من أجل الحصول على الأدلة الكافية والملائمة ، بالإضافة إلى ذلك قد أكدت الإجابات المتحصل عليها أنه لا يتم استخدام الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة كإجراءات لتقييم المخاطر من أجل تخفيض مخاطر التدقيق الخارجي إلى المستوى المقبول عموما وبالتالي التمكن من تحديد برنامج التدقيق الذي يمكن من تحقيق هذا الهدف، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (05) قيمة 1,885، حيث يتم الاعتماد على خبرة المدقق الخارجي واستخدام حكمه الشخصي في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة التي تمكنه من إبداء رأي سليم حول عدالة ومصداقية القوائم المالية.

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

أشارت نتائج الجدول السابق عدم تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف معظم المهنيين في الجزائر في المرحلة النهائية لعملية التدقيق وعند القيام بصياغة الرأي النهائي حول القوائم المالية، هذا ما أكده المتوسط الحسابي للعبارة (06) الذي بلغت قيمته 1,978، حيث يمكن استخدام الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة من تكوين القرار العام والصورة الكلية للقوائم المالية وتحديد المناطق التي تحتاج إلى أدلة إضافية، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيقها يمكن من تعزيز الاستنتاجات المتكونة خلال مراجعة العناصر الجوهرية للبيانات المالية وذلك من خلال تقديم أدلة موثوقة أن المبالغ المسجلة هي خالية من الأخطاء الجوهرية.

لتعزيز النتائج المتوصل إليها فقد تم استخدام اختبار" Test T" حيث أشارت النتائج أنه عند مستوى ثقة 95% بلغ مستوى الدلالة لاختبار T قيمة 0,000 في كل عبارات المحور وهي أقل من مستوى الدلالة α=0,05، كما أن قيمة T كانت سالبة أي أنها غير دالة وذلك في جميع عبارات هذا المحور وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الأولى أي أن المدقق الخارجي في الجزائر لا يلتزم بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.

3.3. تحليل ومناقشة المحور الثاني من الاستمارة:يهدف هذا المحور إلى التعرف على مدى استخدام المدقق الخارجي لكل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمته، تضمن هذا المحور 05 أسئلة وجهت لأفراد عينة الدراسة وذلك من أجل اختبار الفرضية الثانية:

- الفرضية الثانية: يقوم المدقق الخارجي في الجزائر بتطبيق كل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية.

الجدول الموالي يلخص كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "t" لعينة وحيدة لإجابات المهنيين عن أسئلة هذا المحور.

جدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار "Test T" حول مدى استخدام كل من الأساليب البسيطة والمتطورة للإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في الجزائر.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة SIG
7. يقوم المدقق الخارجي بدراسة مقارنة لمعلومات المنشأة المالية الخاصة بالفترة الحالية مع المعلومات المتعلقة بالفترات السابقة.	2,064	1,074	-10,306	0,000
8. يقوم المدقق الخارجي بمقارنة معلومات المنشأة المالية مع النتائج المتوقعة كالميزانيات التقديرية والتوقعات التي يضعها.	2,264	1,090	-7,984	0,000
9. يستعين المدقق الخارجي بالتحليل المالي من أجل التعرف على الوضع المالي للمنشأة..	2,142	1,196	-8,473	0,000
10. يستعين المدقق الخارجي بالنسب المالية من أجل تقييم أداء المنشأة محل التدقيق مع المنشآت المماثلة العاملة في نفس القطاع.	2,271	1,186	-7,265	0,000
11. يستعين المدقق الخارجي الأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية من أجل التنبؤ بأرصدة الحسابات في المستقبل ومقارنتها مع الأرصدة الفعلية.	1,935	0,701	-17,949	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V19.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن الاتجاه العام لأجوبة المهنيين كان عدم الموافقة على كل العبارات المعروضة عليهم، أما الانحراف المعياري فقد كان كبيرا هذا ما يدل على تشتت تباين في آراء أفراد عينة الدراسة، ما عدا الانحراف المعياري للعبارة رقم (11) الذي كان أقل من الواحد.

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

تبين نتائج الجدول السابق عدم قيام المدققين الخارجيين في الجزائر باستخدام الأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية وذلك بالرغم من سهولة استخدامها وعدم التعقيد في تفسير نتائجها، من بين هذه الأساليب نجد أسلوب المقارنات البسيطة وذلك سواء كانت هذه المقارنات بتتبع حركة الأرصدة المكونة للقوائم المالية عبر الزمن العبارة رقم(07) التي بلغت قيمة متوسطها الحسابي2,094 ، أو كانت هذه المقارنات بين الأرصدة الفعلية والتوقعات التي يقوم المدقق الخارجي بوضعها أو الميزانيات التقديرية التي تقوم المؤسسة بإعدادها العبارة رقم (08) التي بلغت قيمة متوسطها الحسابي2,264 ، يرجع ذلك إلى جهل الكثير من المهنيين لأهمية هذا الأسلوب في الكشف عن الانحرافات والعلاقات المتعارضة مع المعلومات ذات العلاقة أو انحرافات عن المبالغ المتنبأ بها، التي تمكن المدقق الخارجي من التعرف على مناطق المخاطر والتحريفات المحتملة والبحث عن الأدلة الكافية والمناسبة التي تمكنه من الحصول على استنتاجات وتفسيرات مناسبة لهذه التحريفات والتمكن من تصحيحها وتصويبها، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم توفر المعلومات المالية المستقبلية لا يمكن المدقق الخارجي من إجراء المقارنات، ويرجع سببها إلى عدم تمكن المدقق من استخدام النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ أو عدم قيام إدارة المؤسسة بإعداد الميزانيات التقديرية والتي تمثل افتراضات بخصوص الأحداث المستقبلية وما يجب أن يكون عليه الوضع الحقيقي للمؤسسة في المستقبل.

بينت الإجابات المتحصل عليها عدم استخدام معظم المهنيين في الجزائر لأسلوب التحليل المالي الذي يعتبر من أهم الأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية وهذا ما أكده المتوسط الحسابي للعبارة رقم (09) الذي بلغت قيمته 2,142 مما يدل على عدم الموافقة.

بالرغم من أهمية استخدام أسلوب النسب المالية في عملية التدقيق الخارجي من خلال تمكين المدقق الخارجي من الحصول على فهم لنشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه، بالإضافة إلى تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتوجيهه للمشاكل المحتمل أن تواجهها المؤسسة في المستقبل، ودراسة العلاقة المتوقعة بين عناصر القوائم المالية وكشف أية علاقة غير متوقعة الحدوث بالإضافة إلى لفت انتباهه إلى أية ظروف غير عادية أو غير مألوفة في هذه العناصر، نجد عدم استخدام معظم المدققين الخارجيين لهذا الأسلوب حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (10) قيمة 2,271.

أما في مجال استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة للإجراءات التحليلية نجد عدم تطبيق أغلبية المهنيين في الجزائر لهذه الأساليب حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (11) قيمة 1,935 الذي يدل على عدم الموافقة في استخدام هذه الأساليب، وهذا نظرا لتعقيدها كونها تستخدم مجموعة من العلاقات التي تربط متغيرا أو عدة متغيرات فيما بينها، فبناء على هذه العلاقات يتم الاستدلال على ما ينبغي أن تكون عليه أرصدة الحسابات في المستقبل ومقارنتها مع الأرصدة الفعلية، بالإضافة إلى صعوبة تفسير النتائج المتوصل إليها من استخدام هذه الأساليب وضعف خبرة المدقق الخارجي في مجال تطبيقها.

بالإضافة إلى ذلك فقد بينت النتائج أنه عند مستوى ثقة 95% بلغ مستوى الدلالة لقيمة T قيمة 0,000 في كل عبارات المحور، كما أن قيمة T كانت سالبة أي أنها غير دالة هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الثانية وتأكيد عدم قيام المدقق الخارجي بتطبيق الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية.

4.3. تحليل ومناقشة المحور الثالث من الاستمارة: يهدف هذا المحور إلى التعرف على مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي، يهدف هذا المحور إلى اختبار الفرضية التالية:

- الفرضية الثالثة: لا تتيح ظروف ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر للمدقق الخارجي تطبيق الإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمته.

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

الجدول الموالي يلخص كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "t" لعينة وحيدة لإجابات المهنيين على أسئلة هذا المحور.

جدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار "Test T" حول مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لاستخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة SIG
12. ضعف الكفاءة المهنية وخبرة المدقق الخارجي حول كيفية تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق.	3,978	0,901	10,466	0,000
13. عدم وجود معايير وسياسات مفروضة من قبل الجمعيات المهنية تلزم المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية.	4,592	3,328	5,663	0,000
14. عدم وجود دورات تدريبية تمكن المدقق الخارجي من استخدام الإجراءات التحليلية.	4,207	0,683	20,888	0,000
15. عدم وجود ارشادات وتوجيهات تشير إلى الأساليب الحديثة في عملية التدقيق بما فيها الإجراءات التحليلية.	4,242	0,708	20,761	0,000
16. عدم وجود هيئات رقابية لمراقبة مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر الأخطاء المادية.	4,292	0,651	23,481	0,000
17، عدم وجود قوانين تلزم الشركات بضرورة إعداد المعلومات الملائمة والتي تمكن المدقق الخارجي من تطبيق الإجراءات التحليلية، كضرورة إعداد الموازنات التقديرية.	4,157	0,702	19,497	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V19.

من خلال الجدول السابق نتوصل إلى أن الاتجاه العام لإجابات المهنيين كان نحو الموافقة بشدة على كل عبارات هذا المحور ما عدا العبارتين رقم (12)، (17) حيث دلت قيمة متوسطهما الحسابي على الموافقة، أما الانحراف المعياري فقد كان صغيرا مما يدل على اتفاق وتجانس في الإجابات ما عدا العبارة رقم (13) الذي كان متوسطها الحسابي أكبر من الواحد وهذا ما يدل على تشتت وتباين في إجابات أفراد عينة الدراسة.

من خلال تحليل الإجابات المتحصل عليها فقد أكد أغلبية المهنيين على وجود معوقات تحد من إمكانية تطبيق الإجراءات التحليلية، ترجع إلى ضعف الكفاءة المهنية وخبرة المدقق الخارجي في مجال استخدام هذه الإجراءات هذا ما أكده المتوسط الحسابي للعبارة رقم (12) الذي بلغت قيمته 3,978 مما يدل على الموافقة، يرجع ذلك إلى ضعف تكوين المدقق الخارجي في الجامعات في مجال مهنة التدقيق الخارجي حيث أن تخصص تدقيق الحسابات هو تخصص حديث لم يفتح إلا في الآونة الأخيرة في الجزائر لذلك نجد جهل أغلبية المهنيين للمعايير الدولية التي تنظم المهنة وكيفية تطبيق هذه المعايير، بالإضافة إلى ذلك لا يوجد تكوين متخصص بعد التأهل لممارسة مهنة التدقيق في مجال تطبيق الأساليب الحديثة ومن بينها الإجراءات التحليلية وإبراز دورها في زيادة مصداقية وعدالة مهنة المدقق الخارجي كما أن التربص المهني الذي يقضيه المدقق لدى أحد المكاتب المرخص لها بمزاولة مهنة التدقيق في الجزائر لا يستند إلى دراسة موضوعية من قبل الهيئات المهنية حيث نجد أن هذا التربص يفتقد إلى ضرورة تدريب المهنيين حول كيفية تطبيق الأساليب الحديثة في المهنة من أجل إضفاء الثقة على الرأي المصدر من طرف مستخدمي القوائم المالية وحماية مصالحهم ، هذا نظرا لعدم قيام الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر بعقد ندوات وملتقيات بمشاركة مجموعة من الأكاديميين والخبراء المهنيين حول الأساليب الإحصائية الحديثة

وكيفية تطبيقها وتفسير نتائجها، بالإضافة إلى عدم إصدار إرشادات توجيهية حول كيفية استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي، هذا ما أكده المتوسط الحسابي لكل من العبارتين رقم (14)، (15) الذي بلغت قيمه 4,207، 4,242 على الترتيب.

بينت الإجابات المتحصل عليها من طرف المهنيين في الجزائر أن أهم عائق يحول دون تطبيقهم للإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمتهم هو عدم اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة بدراسة وإصدار معايير محلية تنظم المهنة تتماشى مع المعايير الدولية للتدقيق، وفي مقدمة هذه المعايير معيار حول الإجراءات التحليلية نظرا لدورها الكبير في الكشف عن المخاطر التي يمكن أن تحتويها الأرصدة المكونة للقوائم المالية، فما تم إصداره هو مجرد قوانين تحكم المهنة لم ترقى إلى حد الآن إلى مستوى المعايير الدولية للتدقيق، هذا ما أكده المتوسط الحسابي للعبارة رقم (13) الذي بلغت قيمته4,592 ، كما أن القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لم تنص على ضرورة استخدام الأساليب الإحصائية ومن بينها الإجراءات التحليلية خلال تنفيذ مهمة التدقيق الخارجي، بل نجد فقط ما نصت عليه المادة 59 من القانون 10-01 على أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج، كما نلاحظ أن هذه القوانين لم تعط أهمية كبيرة للتكوين المتخصص للمدقق الخارجي في مجال استخدام الإجراءات التحليلية، بل ترك حرية استخدام الوسائل لحكمه الشخصي وله الحرية في اختيار الوسائل التي تمكنه من إبداء رأيه حول القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا توجد هيئات رقابية على كيفية قيام المدقق الخارجي بتنفيذ عملية التدقيق الخارجي والإجراءات المتبعة من أجل تحديد التحريفات الجوهرية وذلك ما يؤدي إلى عدم قيام المدقق بتحمل المسؤولية في مجال ضرورة استخدام هذه الإجراءات، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (16) قيمة 4,292.

إذن فهناك قصور كبير من جانب القوانين المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر في مجال تطبيق الإجراءات التحليلية في المهنة لاكتشاف المخاطر الجوهرية التي يمكن أن تظهرها القوائم المالية، كما أن هذه القوانين لم ترقى إلى مكانة المعايير الدولية للتدقيق حيث أن هذه الأخيرة قد أوردت للإجراءات التحليلية معيار خاصا والمتمثل في المعيار الدولي ISA_{520} الذي تناول جميع الإرشادات المتعلقة بتطبيق هذه المعايير ومراحل تطبيقها، لذلك يجب على المدقق الخارجي كشخص مهني مسؤول عن أعماله العمل على تنمية مهاراته وتطوير أساليب وإجراءات مزاولة المهنة، وذلك من أجل إضفاء ثقة كبيرة على القوائم المالية التي يقوم بتدقيقها، ويبقى على الجهات والهيئات المهنية المسؤولة إصدار قوانين وتشريعات تلزم المدقق الخارجي بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل مزاولة مهمته والتكفل بتكوينه وتأهيله في هذا المجال، من أجل الرقي بمهنة التدقيق في الجزائر لتواكب التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي وفي ظل تبني العديد من الدول للمعايير الدولية للتدقيق.

لتأكيد النتائج فإن قيمة T كانت موجبة في جميع العبارات المكونة لهذا المحور أي أنها دالة هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن ظروف ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر لا تمكن المدقق الخارجي من تطبيق أساليب الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل مزاولة مهمته.

خاتمة (النتائج والتوصيات)

من خلال هذه الدراسة نتوصل إلى أن الإجراءات التحليلية هي من أهم الأساليب الحديثة المستخدمة من طرف المدقق الخارجي في مجال تنفيذ عملية التدقيق الخارجي، لذلك فقد اهتمت الجمعيات المهنية بهذا الأسلوب وأوردت له المعيار الدولي ISA520، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- تمكن الإجراءات التحليلية المدقق الخارجي من التعرف على العلاقات غير العادية والانحرافات عن ما هو موجود فعلا؛

مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي

- تساعد الإجراءات التحليلية المدقق الخارجي في مطابقة التوقعات التي يضعها بناء على خبرته المهنية أو التوقعات الموضوعة من طرف المؤسسة مع ما هو محقق فعلا؛
- تعد الإجراءات التحليلية أسلوبا هاما من أجل تحديد العناصر التي تحتوي على أخطاء جوهرية سواء على مستوى القوائم المالية ككل أو عند مستوى فئات المعاملات والاثباتات؛
- تستخدم الإجراءات التحليلية في مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي، فهي تستخدم خلال مرحلة التخطيط من أجل تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي، كما تستخدم خلال مرحلة تنفيذ التدقيق من أجل التعرف على مخاطر الأخطاء الجوهرية والتحكم فيها، وأخيرا فإنها تستخدم خلال المرحلة النهائية من أجل الحكم على سلامة القوائم المالية ككل بالإضافة إلى التحقق من مدى استمرارية المؤسسة؛
- تمكن الإجراءات التحليلية من التعرف على وضعية المؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة، بالإضافة إلى مقارنة أدائها مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس قطاع الصناعة.

ومن خلال القيام بالدراسة الميدانية فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- أكدت الدراسة عدم تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في الجزائر وذلك عند التخطيط لعملية التدقيق وعند عملية تنفيذ المهنة، بالإضافة إلى عدم تطبيقها عند المرحلة النهائية لعملية التدقيق وذلك عند صياغة الرأي المهني حول مدى عمالية ومصداقية القوائم المالية؛
- أثبتت الدراسة عدم استخدام المدقق الخارجي في الجزائر لكل من الأساليب البسيطة والمتطورة للإجراءات التحليلية خلال تنفيذ مهمته؛
- توصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات تواجه مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر والتي تحد من تطبيق المدقق الخارجي للإجراءات التحليلية، ذلك كون أن مهنة التدقيق في الجزائر لم ترقى إلى مستوى الجودة المطلوب وأن القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة لم ترقى إلى مستوى المعايير الدولية للتدقيق.

بناء على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة إبراز أهمية استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة ومن بينها الإجراءات التحليلية في مهنة التدقيق الخارجي وذلك من خلال عقد ملتقيات وندوات تبرز دور هذه الإجراءات في اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية أثناء القيام بعملية التدقيق الخارجي؛
- تفعيل دور لجنة التكوين التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة في ضمان التكوين الجيد، وذلك من خلال القيام بتطوير برامج لتكوين المهنيين في مجال استخدام الأساليب الإحصائية والمساهمة في تنظيم ورشات تكوينية في مجال المعايير الدولية للتدقيق وكيفية تطبيقها وتكييفها مع الواقع المهني الجزائري؛
- توفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية للمهنيين من أجل حضور الندوات والمؤتمرات؛
- ضرورة إصدار تشريعات وقوانين تتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق بحيث تتضمن إرشادات وتوجيهات حول كيفية تطبيق الإجراءات التحليلية في مجال التدقيق الخارجي؛

- توعية المهنيين بضرورة التحديث المستمر لمهاراتهم وكفاءاتهم، وذلك من خلال الاطلاع المستمر على كل المستجدات الحاصلة على المستوى الدولي في مجال مهنة التدقيق الخارجي، وتحميلهم المسؤولية في حالة عدم قيامهم ببذل العناية المهنية اللازمة؛
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية والتجارب الدولية في مجال تطبيق المعايير الدولية للتدقيق وخاصة تلك المتعلقة بالجانب المهني والتطبيقي لعملية التدقيق الخارجي.

الهوامش

[1] حمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص458.

[2] كمال خليفة أبو زيد وآخرون، دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2008، ص.241.

[3] محمود كمال مهدي، الإجراءات التحليلية في التدقيق، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2001، ص.5،6.

[4] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{520}): Procédures analytiques, juin 2012, disponible sur le site : https://www.cncc.fr/.../isa_520.../ISA_520-_Juin_2012.pdf?, consulté le (20/07/2015).

[5] بان توفيق نجم، مدى اعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 21، 2012، ص.265.

[6] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، (2002،2003)، ص.195.

[7] بان توفيق نجم، مرجع سابق، ص. 269، 270.

[8] عمرو سقا، مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 2013، ص. 444، 445.

[9] علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعة، المجلد الثاني، العدد الخامس عشر، 2013، ص.318.

[10] ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2002، ص. 254، 255.

[11] أحمد حلمي جمعة،، مرجع سابق، ص.460.

[12] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{240}): « Les obligations de l'auditeur en matière de fraude lors d'un audit d'états financiers », juin 2012, disponible sur le site: https://www.cncc.fr/.../isa_240.../ISA_240-_Juin_2012.pdf?, consulté le (20/07/2015).

[13] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA315): « Identification et évaluation des risques d'anomalies significatives par la connaissance de l'entité et de son environnement », juin 2012, disponible sur le site : https://www.cncc.fr/.../isa_315.../ISA_315-_Juin_2012.pdf, consulté le (20/07/2015).

[14] أمين السيد أحمد لطفي، معايير المراجعة والتأكد الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2008، ص. 282.

[15] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA330): « Réponses de l'auditeur aux risques évalues», juin 2012, disponible sur le site : https://www.cncc.fr/.../isa_330.../ISA_330-_Juin_2012.pdf, consulté le (20/07/2015).

[16] D. Eric hirst, Lisa koonce, Audit analytical procedures: A field investigation, Contemporary accounting research, Vol.13, No.2, 1996, p.466.

[17]فيصل محمود الشواورة، رائد محمد العضايلة، المؤشرات المالية ودورها في تقييم أداء شركة مناجم الفوسفات الأردنية، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، ص.13.

[18]نظير رياض محمد الشحات وآخرون، الإدارة المالية والبيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2001، ص. 111.

[19] Anupan De and all : Application of the factor analysis on the financial ratios and validation of the results by the cluster analysis : An empirical study on the Indian cement industry, Journal of business studies quarterly, Vol.2, No.3, 2011, P. 13,14.

[20] وحيد محمود درمو وآخرون: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تنمية الرافدين، العدد100، مجلد 32، 2010، ص.18.

[21]مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص.18.

[22] المرجع السابق، ص.15.

[23]يوسف محمود جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2005، ص.274.

[24]F.X.Dieboldand and all, Time series analysis, Working paper N°06-01, Department of agricultural and resource economics, University of Maryland, 2006, P.4.

[25]زياد رمضان، محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص.192.

[26]مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص. 431.

[27]حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، المجلد 24، 2008، ص.210.